

وثيقة معلومات المشروع مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: PIDC20152

اسم المشروع	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة (P148600)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الضفة الغربية وقطاع غزة
الرقم التعريفي للمشروع	P148600
المقترض/المقترضون	منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
فئة التصنيف البيئي:	باء-التقييم الجزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	07 فبراير/شباط-2017
تاريخ الموافقة/الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	07 فبراير/شباط-2017
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	23 مايو/أيار 2017

أولاً. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. على الرغم من التعافي البطيء الذي جاء بعد كساد 2014، لا تزال آفاق الاقتصاد الفلسطيني مليئة بالغيوم. وتشير التوقعات إلى أن معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني ستكون حول 3.5% على المدى المتوسط. وعلى ضوء الزيادة الكبيرة في النمو السكاني في المناطق الفلسطينية، فإن ذلك ينطوي على شبه جمود في نصيب الفرد من الدخل. ولم يستطع النشاط الاقتصادي أن يخلق فرص عمل كافية، وهو ما أدى إلى معدلات بطالة شديدة بلغت 27% في 2016 (18% في الضفة الغربية، و42% في قطاع غزة)، وذلك على الرغم من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً لزيادة عدد تصاريح العمل لفلسطيني الضفة الغربية. وتراجعت القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني بمرور السنين مع تراجع كبير في حجم الصناعات التحويلية والنشاط الزراعي.

2. يتطلب الموقف الحالي الذي يتسم بالحساسية بذل جهود مجدداً من جانب المانحين والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وريثاً يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، سيكون أداء الاقتصاد الفلسطيني أدنى من إمكاناته الكامنة، وسيؤثر ذلك على الأداء الاقتصادي وأداء المالية العامة. وأياً ما كان الأمر، وحتى من دون اتفاق سلام نهائي، سيكون هناك مجال لبذل المزيد من الجهود لتعزيز أداء الاقتصاد الفلسطيني وتحسين موقف المالية العامة. وهناك حاجة إلى زيادة مساندة المانحين والإصلاحات المستمرة التي تقودها السلطة الفلسطينية لضمان تحسين القدرة على المنافسة واستدامة المالية العامة للاقتصاد الفلسطيني بمرور الوقت.

3. من الممكن أن تؤدي الإجراءات التي تتخذها حكومة إسرائيل لمساعدة نشاط القطاع الخاص الفلسطيني وزيادة معدلات التوظيف إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن الركود الاقتصادي بصورة كبيرة. وقد كانت القيود هي المعوق الرئيسي أمام قدرة الاقتصاد الفلسطيني على المنافسة، كما أدت إلى تراجع مستويات الاستثمارات الخاصة لتكون من بين أدنى المستويات على مستوى العالم. وتعتبر القيود في المنطقة "ج" من بين العوامل الأشد إعاقة للنمو الاقتصادي، وقد أشار تحليل للبنك الدولي إلى أن الوصول إلى المنطقة "ج" من الممكن أن يعمل على زيادة إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة 35%، ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة قدرها 35% في معدلات التوظيف. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الخسارة في إجمالي الناتج المحلي في غزة منذ حصار 2007 تتجاوز 50%، بالإضافة إلى خسائر كبرى في معدلات الرفاهية.

4. هناك تقدم يجري إحرازه بشأن إعادة إعمار قطاع غزة بعد صراع 2014 مع إسرائيل، لكن ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة هذا التقدم. ولم يتم صرف سوى 46% من قيمة تعهدات المانحين البالغة 3.5 مليار دولار والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر القاهرة الذي عُقد

في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وثمة حاجة إلى تسريع وتيرة دخول المواد في قطاع غزة، لا سيما نظرًا لتحول مسار الجهود نحو مشروعات التعافي والإنعاش طويلة الأجل. واتسمت آلية إعادة إعمار غزة بأنها فعالة إلى حد ما في تسهيل دخول المواد من أجل إصلاحات المنازل الصغيرة، وزيادة شفافية عملية الفحص والمراجعة والموافقة. لكن مع ذلك، يُلاحظ أن مشروعات البنية التحتية الأكثر تعقيدًا تواجه تأخيرات طويلة حسب نوعية المواد والمعدات المطلوبة.

السياق القطاعي والمؤسسي

5. على مدى العشرين سنة الماضية، أدت عملية الإصلاح المستدامة المدعومة من مجتمع المانحين إلى تحسين وتعزيز منظومة قطاع الطاقة الفلسطيني بعدما كانت تنسم بالتفتت والارتكاز إلى البلديات لتصبح نموذج المشتري الأوسع الذي يتسم بالمزيد من الكفاءة. وتم إنشاء سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في 1995، وتم تدعيم نطاق اختصاصها مع الموافقة على خطاب 1997 المعني بسياسة هذا القطاع، والذي سلط الضوء على الإصلاحات المؤسسية الأساسية التي يتطلبها هذا القطاع. وأدى هذا الإصلاح إلى تجميع خدمات توزيع الكهرباء التي يقدمها العديد من البلديات ومجالس القرى المفتتة في شركات توزيع أكبر حجمًا للاستفادة من وفورات الحجم. ويوجد حاليًا 6 شركات توزيع (5 في الضفة الغربية وواحدة في غزة). وأيًا ما كان الأمر، لا يزال هناك 150 من البلديات ومجالس القرى التي يتوجب عليها تحويل خدمات الكهرباء الخاصة بها إلى شركات التوزيع نظرًا لأنها تستخدم الإيرادات من فواتير الكهرباء لدعم الخدمات البلدية الأخرى. وفي 2009، تم إنشاء مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني وتمثل نطاق اختصاصه في تنظيم ومراقبة قطاع الطاقة. وفي 2013، تم إنشاء شركة النقل الوطنية للكهرباء وتمثل نطاق اختصاصها في أن تكون المشتري الأوسع ومشغل شبكة النقل لقطاع الطاقة الفلسطيني.

6. أدى صافي الإقراض الذي تسبب فيه قطاع الكهرباء إلى نزف حوالي 13% من إيرادات الحكومة. وقد تحملت السلطة الفلسطينية لسنوات الأثار التي لحقت بأوضاع المالية العامة بسبب عدم قيام شركات التوزيع والبلديات ومجالس القرى بدفع مستحقات شركة كهرباء إسرائيل. وفي 2014، قام البنك الدولي بدراسة تفصيلية لفهم أسباب صافي الإقراض على نحو أفضل، وخلص إلى أن عدم الشفافية، وضعف الحوكمة، وضعف أداء القطاع وعوامل سياسية هي التي أدت إلى ذلك.

7. تم تأخير توحيد ودمج وتدعيم شركة النقل الوطنية للكهرباء كمشتري أوسع وطرف أساسي في هذا القطاع بسبب تراكم الديون الكثيرة المستحقة على شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية لشركة كهرباء إسرائيل، والتي بلغ مجموعها 534 مليون دولار (2.03 مليار شيكل إسرائيلي). وتتعامل شركة كهرباء إسرائيل حاليًا بصورة مباشرة مع شركات التوزيع الفلسطينية (6 شركات توزيع، و150 بلدية ومجلس قرية) التي تتبع الطاقة الكهربائية وتقوم بتحصيل المدفوعات فيما يزيد على 280 نقطة توصيل. وحتى يتسنى الحد من عدد المعاملات الثنائية بين شركة كهرباء إسرائيل ومقدمي الخدمات الفلسطينيين، تم إنشاء شركة النقل الوطنية للكهرباء في 2013 لتكون المشتري الأوسع للكهرباء بهدف شراء الطاقة الكهربائية من الموردين، أي من شركة كهرباء إسرائيل، ومنتجاتي الكهرباء المستقلين في المستقبل، ومصر، والأردن، وتوزيعها على شركات التوزيع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتوزيعها على المستهلك النهائي. وبناء عليه، ستكون هناك قناة واحدة معنية بمعاملات الطاقة الكهربائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وسيكون مقدمو الخدمات الفلسطينيون مسؤولين أمام كيان واحد في نطاق حكوماتهم. وتم اكتمال العدد اللازم من الموظفين لشركة النقل الوطنية للكهرباء وهي تعمل الآن بكامل طاقتها بفضل مساندة البنك الدولي والمانحين الآخرين التي تمثلت في تقديم التمويل اللازم في هذه الفترة المؤقتة. واشترطت شركة كهرباء إسرائيل تسوية ديون الكهرباء المستحقة الكبيرة على الفلسطينيين بإدخال أي تحسينات إضافية في قطاع الكهرباء الفلسطيني، ويشمل ذلك تزويد محطتين فرعيتين عاليتي الجهد بالطاقة لتمهيد الطريق أمام تحقيق الاستدامة المالية لشركة النقل الوطنية للكهرباء.

8. وقعت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 13 سبتمبر/أيلول 2016 اتفاقية لتسوية ديون الكهرباء السابقة، واتفقتا على مبادئ عامة بشأن سوق الطاقة الفلسطيني في المستقبل. وتؤكد هذه الاتفاقية على دور شركة النقل الوطنية للكهرباء كمشتري أوسع للكهرباء في المناطق الفلسطينية. وسيتم تنظيم العلاقة التجارية بين شركة كهرباء إسرائيل وشركة النقل الوطنية للكهرباء من خلال اتفاقية لشراء الطاقة الكهربائية يتم توقيعها في غضون 6 شهور من التوقيع على هذه الاتفاقية المشار إليها أعلاه (31 مارس/آذار 2017). وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التزويد بالطاقة لما يبلغ 4 محطات فرعية ذات جهد عال قام بنك الاستثمار الأوروبي بتمويلها وقامت شركة كهرباء إسرائيل ببنائها في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي إلى زيادة إمدادات الكهرباء بصورة كبيرة والحد من الخسائر والفاقد.

9. على الرغم من التحسينات الكبيرة في أداء قطاع الكهرباء، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق تحسينات مستدامة، وتعزيز إصلاحات هذا القطاع، وضمان التنفيذ الناجح لاتفاقية تسوية ديون الكهرباء بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني. وزادت معدلات تحصيل فواتير الكهرباء من جانب شركات التوزيع من 52% في 2007 إلى 84% في 2015 في المتوسط بسبب الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الشركات والتي ساندتها البنك الدولي ومانحون آخرون في إطار مشروع إدارة مرفق الكهرباء. ولا يزال فاقد الشبكات (الفني وغير الفني) مصدرًا كبيرًا للقلق نظرًا لأن 25% (2015) من الكهرباء المشتراة يتم فقدها، ولا يمكن فوترتها على المستهلك النهائي (من 19% في 2007). وبوجه عام تحسنت كفاءة قطاع الكهرباء من 42% (2007) إلى 63% (2015)، لكن لا يزال هناك مجال كبير للغاية لإدخال المزيد من التحسينات. ويعتمد نجاح الاتفاقية الجديدة بشأن ديون الكهرباء على قيام شركة النقل الوطنية للكهرباء بدفع 100% من قيمة الطاقة الكهربائية المشتراة لشركة كهرباء إسرائيل. وفي المقابل، يتعين على

شركات التوزيع والمستهلكين اتخاذ هذا المسار في سلسلة القيمة.

10. أثبت مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني قدرته على مراقبة وتنظيم قطاع الطاقة، لكن من الضروري تعزيز دوره. واقترح المجلس التعرف الموحدة الحالية على جميع شركات التوزيع في الضفة الغربية، كما إنه مسؤول عن مراجعتها وتعديلها. وعلاوة على ذلك، يمنح المجلس التراخيص لشركات التوزيع، ويقوم بمراقبة ومتابعة ورصد محددات الأداء المالي والفني والتشغيلي لها، ويشمل ذلك الخسائر والفاقد ومعدلات تحصيل الفواتير. وأظهرت الحكومة التزامها بتعزيز دور مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، لكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من مساندة المانحين.

11. يعاني سكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة من نقص حاد في إمدادات الكهرباء بسبب عدم القدرة على تنفيذ خيارات إمدادات الطاقة الكهربائية المستدامة. ولا تفي إمدادات الطاقة الكهربائية المتاحة في غزة إلا بنصف الطلب، وهو ما يؤدي إلى حالات انقطاع التيار الكهربائي بصورة متواترة حيث يعقب إمداد الطاقة الكهربائية لمدة 8 ساعات 8 ساعات أخرى من انقطاع التيار. وأثناء ظروف التحميل في أوقات الذروة في الشتاء والصيف، يتدهور الموقف، ولا تتاح الكهرباء إلا لمدة 3-4 ساعات في اليوم. ويؤدي هذا الموقف المتكرر بصورة متواترة إلى تظاهرات واحتجاجات جماهيرية واسعة وموجات غضب من الحكومة وشركات التوزيع. وحتى يتسنى معالجة هذه المواقف الطارئة على نحو يتسم بالانضباط والدقة، تتيح المعونات الثنائية من بلدان مثل قطر وتركيا مبالغ تمويل كبيرة لشراء كميات إضافية من وقود الديزل في حالة الطوارئ لمحطة كهرباء غزة التي تعاني بشدة من انعدام الكفاءة وارتفاع التكاليف. وهناك مفاوضات تجري منذ أكثر من 10 سنوات بشأن حلول بديلة لتقديم خيارات إمدادات أكثر استدامة مثل زيادة الواردات من مصر وإسرائيل، وتوسيع وإعادة تأهيل محطة كهرباء غزة كي تعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الديزل. لكن لم يحدث أي تقدم على هذا الصعيد بسبب جمود الأوضاع السياسية. ومن الممكن أن يعمل تطوير وحدات الطاقة الكهروضوئية الشمسية الموزعة على تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من الأسر المعيشية، مع إحراز تقدم على صعيد الخيارات الأخرى لإمدادات الكهرباء.

العلاقة مع استراتيجية المساعدة القطرية

12. أبدت السلطة الفلسطينية وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية التزاماً قوياً بالمشروع المقترح، كما إنه يتوافق بصورة تامة مع استراتيجية المساعدة الخاصة بالبنك الدولي للسنة المالية 2015-2016 للضفة الغربية وقطاع غزة (تقرير GZ89503). وسيساهم هذا المشروع في تحقيق النتيجة رقم 1.1 في استراتيجية المساعدة المتمثلة في تحسين إدارة المالية العامة مع التركيز على قطاعي الصحة والكهرباء. ومن ثم، يساند هذا المشروع في الوقت الراهن الأولوية القصوى للحكومة المتمثلة في زيادة دفع فواتير الكهرباء من المستهلك النهائي لشركات التوزيع ومن شركات التوزيع لشركة كهرباء إسرائيل (المورد الرئيسي للكهرباء لفلسطين). وبالتالي، سيساهم هذا المشروع في تقليل الضغط على المالية العامة والموازنة العامة للدولة من خلال آلية صافي الإقراض. وعلاوة على ذلك، يساند هذا المشروع أولويات الحكومة المتمثلة في تطوير الطاقة المتجددة بهدف تحسين قدرات التوليد وتعزيز المؤسسات الرئيسية في هذا القطاع مثل شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني.

13. يساند هذا المشروع الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرفاهية المشتركة نظراً لأن سيحقق منافع مشتركة جمة لمن يعيشون في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات. كما يتوافق هذا المشروع مع وثيقة البنك الدولي المعنية باتجاهات قطاع الطاقة التي تبرز أهمية مساندة التحسينات في البيئة المالية والتشغيلية والمؤسسية لهذا القطاع. وتشدد هذه الوثيقة على ضرورة وجود بيئة مؤسسية ومالية سليمة كشرط أساسي من أجل الاستثمارات الفعالة في قطاع الطاقة. وسيساهم هذا المشروع في تحقيق هذا الهدف لا سيما من خلال (1) مساندة شركة النقل الوطنية للكهرباء لتوحيدها وتدعيمها كمشتر أوحده وكي تكون الجهة المناطة بنقل الكهرباء في فلسطين، و(2) مساندة شركات التوزيع المختارة لتحسين أدائها التشغيلي.

ثانياً. الأهداف الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح (من مذكرة مفاهيم المشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين متابعة الدفعات غير المسددة لفواتير الكهرباء، والحد من فاقد الطاقة، وزيادة معدلات تحصيل الفواتير.

النتائج الرئيسية (من مذكرة تصور المشروع)

- إنشاء قاعدة بيانات على موقع الويب وتحديثها بصورة مستمرة لتسجيل استخدام ومدفوعات الطاقة بين شركة كهرباء إسرائيل وشركة النقل الوطنية للكهرباء.
- خفض خسائر/فاقد الكهرباء سنوياً في منطقة المشروع (%)
- زيادة تحصيل الفواتير سنوياً في منطقة المشروع (%)
- تركيب عدادات رصد ومتابعة إضافية (العدد)
- تركيب عدادات مسبقة الدفع وذكية (العدد)

- بناء أو إعادة تأهيل خطوط التغذية في إطار هذا المشروع المقترح (كيلومتر)

ثالثاً. الوصف الأولي

توصيف المفاهيم

يستفيد مفهوم المشروع من الدعم والالتزام القويين من جانب الأطراف النظيرة بالسلطة الفلسطينية.

وتقوم العملية المقترحة على مشروع إدارة مرفق الكهرباء الذي تم إقفاله في سبتمبر/أيلول 2016. وقد وافق البنك الدولي على مشروع إدارة مرفق الكهرباء في عام 2008 بتمويل قدره 12 مليون دولار، وعلى تمويل إضافي قدره 2.5 مليون دولار في عام 2012، بإجمالي تمويل قدره 14.5 مليون دولار. وتمثل الهدف الأصلي في تخفيف العبء المالي لقطاع الكهرباء على موارد موازنة السلطة الفلسطينية من خلال تقليل الاستقطاعات من إيرادات المقاصة بالنسبة للمتأخرات المستحقة لشركة كهرباء إسرائيل. وعزز المشروع موارد البنك الدولي بموارد موازية من عدد من المانحين. وبعد عدة سنوات من التنفيذ، تأخرت وتيرة تنفيذ الأنشطة التي يمولها مانحون آخرون، ونتيجة لذلك أعتبر الهدف الأصلي للمشروع طموحاً أكثر من اللازم. وفي سبتمبر/أيلول 2013، خضع المشروع لإجراءات إعادة هيكلة من الفئة الأولى، وتضمن ذلك مراجعة هدفه الإنمائي وإدخال تغييرات على إطار النتائج. وواصلت الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية تعزيز إمدادات الطاقة وتحسين كفاءة منظومة الكهرباء.

وفي ضوء تدهور أداء المرافق الفلسطينية، على سبيل المثال، إجمالي الخسائر، وتزايد الامتناع عن سداد رسوم واردات الكهرباء من شركة كهرباء إسرائيل، استكمل البنك الدولي تقييماً وخطة عمل لتحسين سداد رسوم خدمات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية (أطلق على ذلك أيضاً "دراسة صافي الإقراض") في 2014 لتحسين فهم مصادر وأسباب الامتناع عن السداد والإجراءات المستهدفة المقترحة. وتتيح هذه الدراسة الأسس التحليلية الإضافية للعملية المقترحة للتركيز على ما يلي: (1) تحسين حوكمة قطاع الكهرباء وكفاءته، على سبيل المثال إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية عبر شبكة الإنترنت لتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، واستخدام العدادات مسبقة الدفع والذكية؛ (2) تعزيز إمدادات الكهرباء (المغذيات الخارجة للمحطات الفرعية بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي)؛ (3) تعزيز أمن الطاقة (الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة).

علاوة على ذلك، سيعمل المشروع على تنفيذ التوصيات التي خلصت إليها الدراسة التجريبية للطاقة المتجددة لعام 2013 التي قاد تنفيذها البنك الدولي في إطار برنامج تطوير البلديات، كما سيسعى إلى نشر معارف الطاقة المتجددة وتطبيقها في الضفة الغربية في مناطق تجريبية مختارة. وسيرتكز مكون كفاءة استخدام الطاقة بالمشروع على توصيات خطة العمل بشأن كفاءة استخدام الطاقة بتمويل من البنك الدولي (التي تم إنجازها في يونيو/حزيران 2016). وتهدف هذه الخطة إلى تحديد تدابير كفاءة استخدام الطاقة الأكثر جدوى في الأجل القصير إلى الطويل لتوفير الطاقة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ومن المقرر أن تكون المكونات المقترحة للمشروع كما يلي:

المكون 1: تعزيز قدرات المتابعة والمساءلة للدفعات غير المسددة لفواتير الكهرباء (مليون دولار أمريكي).
بناء على توصيات "دراسة صافي الإقراض لعام 2014"، سيركز هذا المكون على تحسين شفافية ومساءلة دورة سداد فاتورة الكهرباء التي شكلت عقبة رئيسية أمام مساءلة الأطراف التي الممتنعة عن سداد فاتورة الكهرباء. وسيتم إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية على شبكة الإنترنت لتتبع تحويل الفواتير والدفعات في موعدها إلى شركة كهرباء إسرائيل من جانب الأطراف الفلسطينية ذات الصلة، مثلاً شركات التوزيع والبلديات. وستتولى شركة النقل الوطنية للكهرباء، بالتنسيق مع شركة كهرباء إسرائيل، إدارة قاعدة البيانات التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في مراقبة عمليات السداد (والامتناع عن السداد) لجميع الأطراف الفلسطينية المعنية، وخاصة في ضوء المفاوضات الجارية بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل للتوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً بشأن شراء الكهرباء. وسيضمن المكون مكوناً فرعياً للمساعدة القانونية لإعداد حملات لرفع التوعية للتصدي لثقافة الامتناع عن سداد فاتورة خدمات الكهرباء بين بعض الفئات السكانية المستهدفة، مثلاً مخيمات اللاجئين. وسيوفر هذا المكون عن زيادة شفافية ومساءلة دورة سداد فاتورة الكهرباء بغرض زيادة دفعات خدمات الكهرباء.

المكون 2: خفض فاقد الطاقة الكهربائية أثناء التوزيع وتعزيز إمدادات الكهرباء (6 ملايين دولار) يزيد الفاقد الفني وغير الفني من الشبكة على 20%، وهو أعلى من المعايير المرجعية الإقليمية. وسيركز المكون الثاني على تقليل الخسائر غير الفنية، مثلاً السرقات، وزيادة تحصيل الفواتير من خلال استخدام العدادات الذكية وتركيب تجهيزات حديثة لقياس الاستهلاك، وكذلك مراقبة العدادات في بعض شركات التوزيع. ومن شأن تركيب عدادات قياس ذكية، بالإضافة إلى برامج تتبع البيانات والتطبيقات النقالة، أن يمكن الأسر المعيشية والزبائن الآخرين من التحكم بدرجة أكبر في معدل استهلاكهم. وسيضمن هذا المكون مكوناً فرعياً ثانوياً لتمويل شراء التجهيزات والأدوات والأشغال المدنية لتركيبة خطوط التغذية الخارجة (تم شراؤها بدعم من الوكالة النرويجية للتنمية والتعاون) للمحطات الفرعية الجديدة في جنين ونابلس بقدرة 33/161 كيلو فولت (بتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار). وسيسهّم هذا المكون الفرعي في

الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية لزيادة إمدادات الكهرباء، وفي الوقت نفسه في الحد من الخسائر الفنية.

المكون 3: مساندة كفاءة استخدام الطاقة ومشروعات تطوير الطاقة المتجددة (3.5 مليون دولار) سيعمل هذا المكون على تنفيذ توصيات مختارة من خطة العمل المعنية بكفاءة استخدام الطاقة، كما سيدور محور تركيزه حول عدد من المشروعات التجريبية، وكذلك إيجاد تسهيل انتماني لمساندة الاستثمارات صغيرة النطاق في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في القطاعين العام والخاص. وتتضمن بعض الأفكار الميدانية مساندة مشروعات الطاقة الشمسية الصغيرة بأنظمة الخلايا الكهروضوئية فوق أسطح المباني العامة مثل المستشفيات والمدارس. وسيساند المشروع المقترح جهود الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية الرامية إلى تنفيذ المرحلة الثانية من استراتيجيتها لتطوير أعمال إضاءة الشوارع التي تنسم بكفاءة استخدام الطاقة في البلديات. وسيعمل المشروع المقترح بصورة وثيقة مع برنامج تنمية وتطوير البلديات الذي يسانده البنك الدولي لتحقيق هذه الأهداف. وبعد الإنجاز الناجح لما يبلغ 3-5 مشروعات تجريبية، سيعمل هذا المكون على توسيع نطاق تنفيذها في مناطق أخرى في الضفة الغربية، مع السعي إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص وجهات مانحة لتوسيع نطاق هذه المشروعات. وسيتضمن هذا المكون مكوّنًا فرعيًا يتضمن برامج تدريب وخدمات استشارية فنية لموظفي الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية حول موضوعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وسييسم هذا المكون في تحقيق النواتج المرتبطة بزيادة إنتاج الطاقة المتجددة في إطار هذا المشروع المقترح.

المكون 4: تقديم المساعدة الفنية لشركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (2.5 مليون دولار). سيوفر هذا المكون مساعدة فنية لشركة النقل الوطنية للكهرباء لتعزيز خبراتها الفنية لإنجاز الترتيبات التعاقدية المتصلة بمحطة الكهرباء المخططة التي تعمل بالغاز في جنين. ومن المتوقع أن تشتري الشركة كامل الإنتاج من محطة كهرباء جنين بموجب اتفاقية شراء للكهرباء لمدة 23 عامًا. وسيوفر هذا المكون كذلك مساعدة فنية أولية لحكومة قطاع البترول الفلسطيني الوليد، بما في ذلك إجراء تقييم مؤسسي لقدرة الهيئة الفلسطينية للطاقة والموارد الطبيعية على تنظيم قطاع البترول وخطة مؤسسية للتوظيف.

رابعًا. السياسات الوقائية التي قد تطبق

السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع	نعم	لا	يحدد لاحقًا
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	X		
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)			X
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)		X	
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)		X	
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)			X
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)		X	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)			X
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)		X	
المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)		X	
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)		X	

خامسًا. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

التكلفة الإجمالية للمشروع:	13.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		

المبلغ	مصدر التمويل
5.00	البنك الإسلامي للتنمية
2.00	صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام
6.00	تمويل خاص
13.00	الإجمالي

سادسًا. مسؤول الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: روجر كوما كانيل
المنصب: أخصائي أول الطاقة
هاتف: 2962-473
البريد الإلكتروني: rcomacunill@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: منظمة التحرير الفلسطينية (صالح السلطة الفلسطينية)
للاتصال: ليلى صبيح الغريب
المسمى: دائرة العلاقات الدولية والمشاريع
الوظيفي:
هاتف: 970599111731
البريد الإلكتروني:

الجهات التي تتولى إدارة تنفيذ المشروع

الاسم: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
للاتصال: المهندس منذر حموده
المسمى: مدير وحدة إدارة المشروع
الوظيفي:
هاتف: + 970(972) 2 2986192
البريد الإلكتروني: monther@menr.org

سابعًا. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
Web: <http://www.worldbank.org/projects>